منوعات

MEDIA

أخبار

اعتقلت السلطات الجزائرية الصحافي منصف آيت قاسي، مراسل «فرانس 24»، بتهمة «التعاون بدون اعتماد مع قناة أجنبية»، و«الحصول على تموين أجنبي واستلام أموال من الخارج لتدعيم مشاريع سياسية من شأنها المساس بالمصلحة الوطنية».

توفي الصحافي التلفزيوني الأميركي المخضرم ريس شونفيلد الذي شارك في تأسيس شبكة «سي إن إن» التلفزيونية مع قطب الإعلام تيد تيرنر عام 1980 وكان رئيسها الأول، الثلاثاء، بسبب مضاعفات مرض ألزهايمز عن 88 عاماً.

أعلنت شركة «تويتر» أنها قيّدت قدرة دونالد ترامب الابن على الدخول إلى حسابه لمدة 12 ساعة، بسبب تغريدة نشرها خالفت سياسة موقعها الخاصة بالمعلومات المغلوطة عن «كوفيد-19». وحذفت التسجيل كل من شركة «فيسبوك» وموقع «يوتيوب».

صعّدت مجموعة من كبار أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي من الجمهوريين الضغط على منصة «تيك توك»، وطالبت في رسالة إدارة الرئيس دونالد ترامب بتقييم احتمالات تدخل تطبيق مشاركة مقاطع الفيديو المملوك لصينيين في الانتخابات الأميركية.

أقرّت تركيا قانوناً ينظّم مواقع التواصل الاجتماعي في البلاد، ما اعتبرته الحكومة ضرورياً «لمكافحة الجريمة»، فيما رآه معارضون وحقوقيون مدخلاً جديداً للرقابة وإسكات المنتقدين

قانون مواقع التواصل التركي: تنظيم أم رقابة؟

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

أقر البرلمان التركي، أمس الأربعاء، قانوناً مدعوماً من الحكومة ينظم وسائل التواصل الاجتماعي، في ظلّ مخاوف أعرب عنها معارضون، من استخدامه لزيادة الرقابة. وأثار القانون، منذ تقديم اقتراحه، ردود فعل محلية ودولية، اتهمت الرئيس رجب طيب أردوغان بالسعي لملاحقة الأصوات المعارضة له، فيما أكدت الحكومة أكثر من مرة سعيها إلى تقنين عمل هذه المنصات، مفرقة بين حرية التعبير، وبين ما قالت إنه «الحفاظ على حقوق الأفراد التي تتعرض للإهانة بشكل كبير» في إشارة إلى الحسابات الوهمية التي تسبب الإساءة للأفراد والطبقة السياسية.

نصّ القانون

يفرض القانون الجديد على شركات التواصل الاجتماعي الكبرى، مثل «فيسبوك» و«تويتر» و«يوتيوب»، فتح مكاتب تمثيلية في تركيا للتعامل مع الشكاوى ضد المحتوى المنشور على منصاتها. وفي حال رفضت الشركات تعيين ممثل رسمي، فإن التشريع يفرض غرامات باهظة عليها وحظر الإعلانات وتخفيضات النطاق الترددي. وبموجب حكم قضائي سيتم تخفيض النطاق الترددي إلى النصف، ثم خفضه بصورة أكبر. وهو ما يعني أن عمل شبكات التواصل الاجتماعي سيكون بطيئاً جداً. وبحسب «أسوشييتد برس»، سيتم تكليف مندوبي هذه الشركات بالرد على الطلبات الفردية لإزالة المحتوى الذي ينتهك الخصوصية والحقوق الشخصية في غضون 48 ساعة أو تقديم أسباب الرفض. وستتحمل الشركة المسؤولية عن الأضرار إذا لم تتم إزالة المحتوى أو حظره في غضون 24 ساعة. وبحسب «الأناضول»، فإنّه إذا لم تتم الاستجابة خلال 48 ساعة، يمكن تغريم هذه المنصات 5 ملايين ليرة تركية (730 ألف دولار). وفي حال عدم تنفيذهم قرار إزالة المحتوى أو حظره، رغم الغرامة السابقة، فقد يتم تغريمهم 10 ملايين ليرة تركية (أكثر من 1,4 مليون دولار).

والتشريع الذي يتألف من تسع مواد، يطلب أيضًا من شركات وسائل التواصل الاجتماعي تخزين بيانات المستخدمين في تركيا، وهو ما أثار قلقاً بين المعارضين.

الحكومة: تنظيم لمكافحة الجرائم

قالت الحكومة التركية إن التشريع الجديد ضروري لمكافحة الجرائم الإلكترونية وحماية المستخدمين. وقال المتحدث باسم الرئاسة إبراهيم كالين إن مشروع القانون لن يؤدي إلى فرض الرقابة ولكنه سيقيم روابط تجارية وقانونية مع منصات وسائل التواصل الاجتماعي، بحسب «رويترز». فيما قالت نائبة الحزب الحاكم، رميسة كاداك، في كلمتها أمام البرلمان صباح الأربعاء، والتي نقلتها «أسوشييتد برس»، إن القانون سيستخدم لإزالة المحتوى الذي يتضمن التنمر عبر الإنترنت وإهانات ضد النساء. من جانبها، نقلت وكالة «الأناضول»، قبل أيام، عن خبير تركي قوله إنّ القانون يستهدف منع الجرائم. وقال دينيز أوناي إن القانون «يهدف إلى منع الجرائم ومعاقبة مرتكبيها، ولا علاقة له بتقييد الحريات». وأضاف أنه «لا توجد أي بنود في المقترح التشريعي (قبل إقراره) لفرض قيود على حقوق الإنسان وحرياته، بل على العكس، فهو يهدف إلى منع ومعاقبة مرتكبي جرائم مثل الذم والاعتداء الجنسي والاحتيال والدعاية الإرهابية والأخبار المزيفة والمعلومات المضللة».

وتابع: «أي سلوك يُصنف جريمة في حياتنا، فهو أيضا جريمة على منصات التواصل الاجتماعي، ومن الضروري التصرف وفقا لذلك»، مضيفاً بأن أخطر أشكال الجرائم على منصات التواصل الاجتماعي هي «نشر الأخبار المزيفة، وجرائم الكراهية، وزعزعة النظام العام، وتداول المعلومات المضللة».

الخوف من الرقابة

لكن نواب المعارضة في البرلمان قالوا إن القانون سيحد من حرية التعبير، وأطلقوا عليه وصف «قانون الرقابة». وقالت «فرانس برس» إنّ البرلمان صوّت على هذا القانون، في وقت مبكر الأربعاء، بعد أقل من شهر من دعوة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى «تنظيم» الشبكات الاجتماعية، التي تعد آخر مساحة يمكن التعبير عليها بحرية. وأثار الإعلان عن مشروع القانون هذا قلق العديد من مستخدمي الإنترنت وأطلقوا حملة في الأسابيع الماضية التي تم التعبير عنها بوسم «ارفع يدك عن شبكتي الاجتماعية». واعتبر الباحث في الشؤون التركية في منظمة العفو الدولية (أمنستي)، أندرو غاردنر، في بيان، أن القانون الذي تم اعتماده الأربعاء «سيعزز قدرة الحكومة على مراقبة المحتوى الرقمي وملاحقة مستخدمي الإنترنت». وأضاف، بحسب «فرانس برس»: «هذا انتهاك واضح للحق في حرية التعبير على الإنترنت»، مشيرًا إلى أن العديد من مستخدمي الإنترنت الأتراك يمارسون أصلا الرقابة الذاتية «خوفًا من إثارة غضب السلطات».

عقوبات وغرامات في حال عدم امتثال الشركات

وقالت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، الاثنين، إن «شبكات التواصل الاجتماعي تمثل أهمية كبرى بالنسبة للعديد من الأشخاص الذين يستخدمونها للاطلاع على المعلومات. وهذا القانون ينذر بفترة قاتمة للرقابة على الانترنت».

وقبل إقرار القانون، قال المتحدث باسم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن التشريع «سيمنح الدولة أدوات قوية للسيطرة بشكل أكبر على المشهد الإعلامي»، حسبما نقلت «رويترز».

علاقة غير ودية

نظراً لأن غالبية وسائل الإعلام الرئيسية في تركيا أصبحت خاضعة لسيطرة الحكومة خلال العقد الماضي، لجأ الأتراك إلى وسائل التواصل ومنافذ إعلامية صغيرة على الإنترنت بحثاً عن الأصوات المنتقدة للحكومة والأخبار المستقلة، بحسب «رويترز». ويخضع الأتراك بالفعل لرقابة مشددة على وسائل التواصل الاجتماعي، واتهمت السلطات كثيرين بإهانة أردوغان أو وزرائه، أو توجيه انتقادات تتعلق بعمليات عسكرية في الخارج أو التعامل مع فيروس كورونا المستجد. ويستند العديد من الدعاوى القضائية القائمة على أساس «إهانة رئيس الدولة» أو «الدعاية الإرهابية» فقط إلى تغريدة واحدة أو بضع تغريدات. وتمّ اقتراح القانون بعد «توجيه إهانات» لصهر أردوغان وابنته واعتقال مغردين في الفترة الأخيرة. لكنّ الاستياء بين أردوغان والشبكات الاجتماعية يعود إلى عدة سنوات، بحسب «فرانس برس». ففي عام 2013، تم اللجوء إلى تويتر وفيسبوك على نطاق واسع لتنظيم التجمعات خلال الاحتجاجات الواسعة المناهضة للحكومة المعروفة باسم «حركة غيزي». وانتقد أردوغان وسائل التواصل الاجتماعي مراراً وقال إن تزايد «الأعمال غير الأخلاقية» عبر الإنترنت في السنوات الأخيرة يرجع إلى عدم وجود قواعد تنظيمية. وتشعر المنظمات غير الحكومية بالقلق من تراجع حرية التعبير في تركيا، وزيادة السيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تحدّ أيضاً من وصول الأتراك إلى المعلومات المستقلة أو التي تنتقد السلطات، في مشهد تهيمن عليه وسائل الإعلام الموالية للحكومة. ويحصل العديد من الأتراك على المعلومات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، عبر متابعة تغريدات وسائل الإعلام البديلة أو الصحافيين المستقلين المشهورين، الذين يتابعهم مئات آلاف المشتركين. وفي أحدث «تقرير حول الشفافية» أعدته «تويتر»، كانت تركيا في النصف الأول من عام 2019 على رأس البلدان التي طلبت إزالة محتوى من الشبكة الاجتماعية مع أكثر من ستة آلاف طلب. ولا تزال آلاف مواقع الويب محظورة بالفعل في تركيا. وفي يناير/ كانون الثاني، رفعت الحكومة حظراً لأكثر من عامين على «ويكيبيديا» بعد أن أعلنت أعلى محكمة في تركيا أنه غير دستوري. وكانت تركيا قد منعت إمكانية الوصول إلى الموسوعة الإلكترونية بعد أن رفضت إزالة محتوى اعتبرته الحكومة مسيئًا. وحظرت الحكومة التركية أيضًا «يوتيوب» و«تويتر» في الماضي. في غضون ذلك، لا يزال 76 صحافيًا وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام خلف القضبان، وفقًا لنقابة الصحافيين في تركيا. وصنفت «لجنة حماية الصحافيين» تركيا باعتبارها واحدة من أكبر سجاني الصحافيين في العالم، بالإضافة إلى مصر والسعودية والصين.

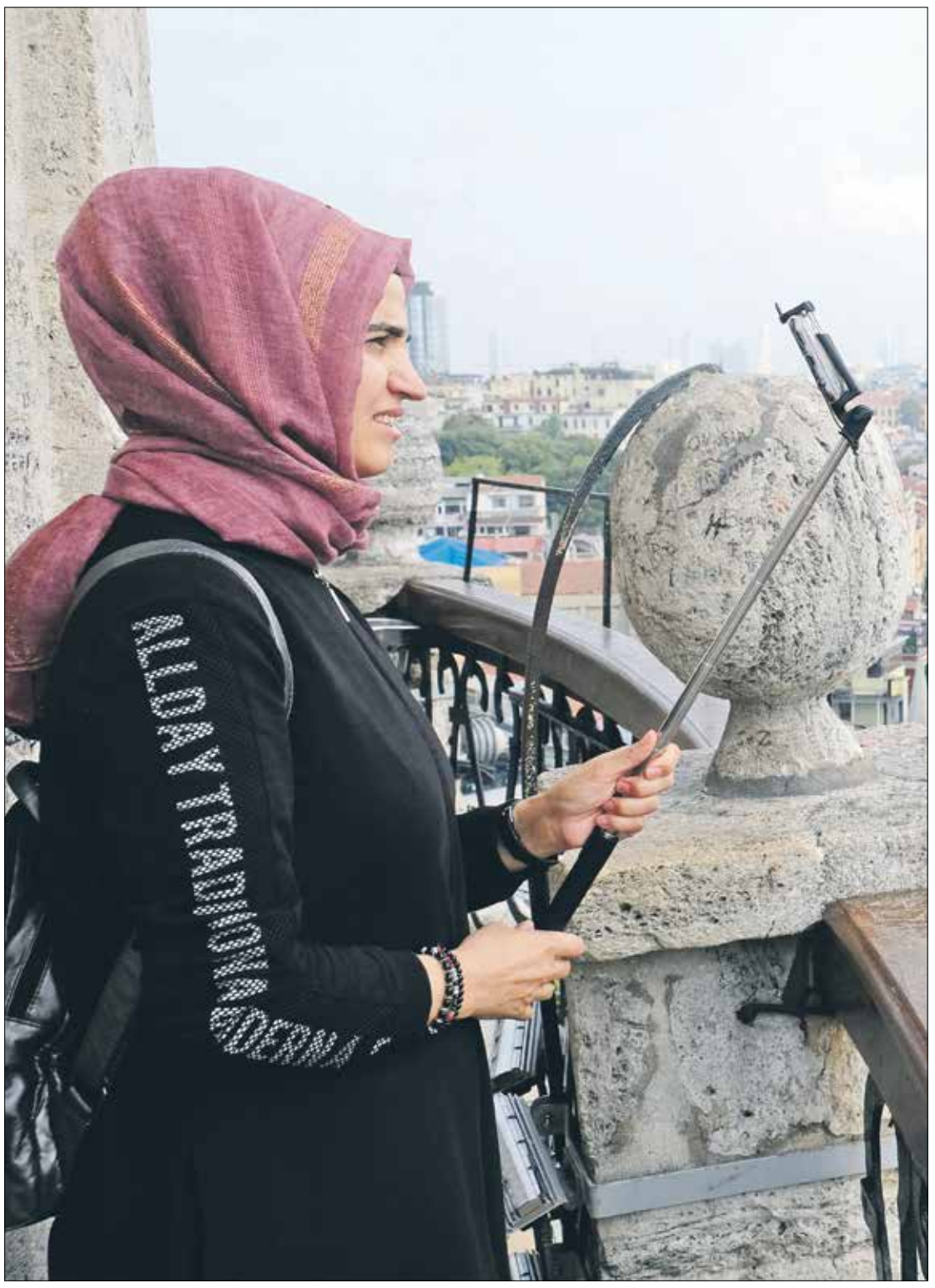

قدم الحزب الحاكم اقتراح القانون ورفضه برلمانيون معارضون (كافح كاظمي/ Getty)

محاولات قوننة

لا تثير قوانين تنظيم المنصّات الإلكترونية، وبينها مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الصحافية الإلكترونية، الجدل في تركيا وحدها. بل تحاول دول عدّة، وبينها الدول العربية، وضع قوانين للأمن الإلكتروني ولتنظيم المنصات الإلكترونية. وفي الشهر الحالي، أعلن وزير الاتصال الجزائري، المتحدث الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيمر، في حوار صحافي نشرته صحيفة «الحوار»، أن مشروع القانون المتعلق بالصحافة الإلكترونية «يعرف حالياً لمساته الأخيرة قبل عرضه على الحكومة في الأيام القليلة القادمة». وأشار إلى أن هذه المسودة تم إعدادها «إثر مشاورات ولقاءات عديدة ضمت مختلف الشركاء والفاعلين في هذا المجال، بالإضافة إلى إشراك عدة قطاعات وزارية في عملية تسوية الوضعية القانونية للصحافة الإلكترونية». وذكر الوزير بلحيمر أن أكثر من 150 موقعا إلكترونيا، من بينها 130 موقعاً مصرحاً به لدى وزارة الاتصال، تنشط في الخارج، مضيفاً أن أغلبية هذه المواقع اختارت التوطين في الخارج. وأعلن عن استئناف قريب للورشات المتعلقة بإصلاح قطاع الإعلام، بعدما كانت الوزارة قد نظمت ورشتين حول الصحافة الإلكترونية والعمل النقابي. ويثير ملف قانون الإعلام في لبنان جدلاً واسعاً في هذه الفترة، في ظلّ نقاش اقتراح قانون يغلظ العقوبات ويجمع المواقع الإخبارية بمواقع التواصل في لجان البرلمان، وضعت وزارة الإعلام تعديلاتٍ عليه، واعتبرته جمعيات ومنظمات حقوقيّة خطيراً على مستوى الحريات. ومنتصف الشهر الحالي، أقر «مجلس المستشارين»، أي «الغرفة الثانية» في البرلمان المغربي، مشروع القانون رقم 05,20 المتعلق بالأمن السيبراني، بعدما أقره مجلس النواب. ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز أمن أنظمة المعلومات في إدارات الدولة والمؤسسات الرسمية وشركات الاتصالات، وتعزيز الثقة ودعم الاقتصاد الرقمي، وبشكل أوسع ضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

تجربة

وجوهٌ لشخصيات تاريخية كثيرة لم نعرفها سوى مرسومة. هكذا، قرر الهولندي، باص أوترويك، أن يُظهر هذه الوجوه من جديد، كما لو أنّ أحداً التقط لها صورةً للتو

باص أوترويك
كي لا تبقى الوجوه غامضةً

عماد فؤاد

في كتابها الرائد «عن الفوتوغراف»، تشير سوزان سونتاغ إلى أن الفوتوغرافيا واجهت حرباً شرسة حال ظهورها في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وتحديداً عام 1839، وصار واضحاً ضعف حجة المدافعين عن الفوتوغرافيا باعتبارها فناً، حتى بعدما قالت الفوتوغرافية الإنكليزية الرائدة، جوليا مارغريت كاميرون، إن الفوتوغراف «مؤهل لأن يكون فناً، لأنه يسعى مثل الرسم والتصوير الزيتي إلى الجمال»، إلى أن جاء مواطنها هنري بيتش روبنسون ليقول جملته الأهم: «الفوتوغراف فن لأن بإمكانه أن يكذب». من هنا، يمكننا الدخول إلى مغامرة المصور الهولندي باص أوترويك (52 عاماً)، الذي انتشرت له أخيراً العديد من المحاولات الفنية اللافتة على مواقع السوشيال ميديا، يقدم من خلالها صوراً فوتوغرافية لوجوه الشخصيات الأشهر في تاريخنا القديم والمعاصر، فكلنا نعرف نابليون بونابرت من اللوحات التي رسمها له الفنانون وكتب التاريخ، لكنه لم يلحق بفن الفوتوغرافيا ليسجل لنا وجهه.

كما أننا نعرف ملامح الرسام الهولندي الشهير فنسنت فان غوخ من البورتريهات الذاتية التي رسمها لنفسه، لكننا نكاد نعدم وجوده في صور فوتوغرافية، التي لطالما كرهها واعتبرها بذاءة تهين فن الرسم والتصوير. هنا، تأتي تجربة الفنان الهولندي لتقدم لنا إجابة مثيرة عن السؤال: كيف كانت الملامح الحقيقية لهذه الشخصيات التاريخية، بدءاً من يسوع المسيح وحتى الموناليزا، مروراً بالعديد من الأسماء والأعمال الفنية الخالدة؟

> يستخدم أوترويك تقنيات الذكاء الاصطناعي وبرامج مثل فوتوشوب

فن الكذب

يقوم الفنان الهولندي باص أوترويك اليوم بتحويل التماثيل والشخصيات التاريخية الأقدم إلى صور فوتوغرافية ناطقة بالحياة، مستخدماً تقنيات الذكاء الاصطناعي، في خطوة عكسية لما فعلته الفوتوغرافيا حين ظهرت، فحولت أعمال التصوير الزيتي إلى صور مطبوعة بالأبيض والأسود، ليجعلنا نشاهد الوجوه الحقيقية لنابليون بونابرت والمسيح، كما لا يتردد في تحويل التماثيل إلى أناس من لحم ودم، فيعمل على تمثال ديفيد لمايكل أنجلو، أو المرأة التي خلدها تمثال الحرية، ليقدمهما لنا من جديد في صور تكاد تكون حقيقية، كأنها التقطت بكاميرا عادية.

صحيح أن المصور الهولندي يعمل منذ 14 عاماً في مجال التصوير الفوتوغرافي، وخبير بتقنيات معالجة الصور السينمائية والتلفزيونية، ومتخصص في تصميم الصور ذات الأبعاد الثلاثية وبرامج والعاب الكمبيوتر، إلا أن اكتشافه لبرنامج جديد اسمه Artbreeder، مكنه من توظيف قدرات البرنامج المذهلة لإعادة شخصيات بارزة إلى الحياة. يستخدم البرنامج الثوري أحد أشكال الذكاء الاصطناعي يعرف بتكنولوجيا «GAN»، التي تجمع بين شبكتين عصبيتين لإنشاء صور أو أصوات حقيقية، وهي نفسها التكنولوجيا التي تستخدم في إنشاء مقاطع الفيديو أو التسريبات الصوتية المزيفة، لكن برنامج Artbreeder يستخدم هذه التكنولوجيا الذكية لإنشاء صور نابضة بالحياة لأشخاص ربما لم يكن لهم وجود حقيقي على الإطلاق، عبر تغذية «GAN» بآلاف الصور لبشر حقيقيين، فتصبح لدى البرنامج القدرة على معرفة أبعاد ملامح الوجوه البشرية، وحين يتم تزويده لاحقاً بالعديد من صور تمثال ديفيد على سبيل المثال، يستطيع الذكاء الاصطناعي الذي يستخدمه البرنامج تقديم تصور فوتوغرافي قريب الشبه بملامح التمثال.

ملامح الوجه

أتاح الفنان الهولندي على صفحته الشخصية على إنستغرام أعماله اللافتة لجمهور عريض، حيث نجد صوره الأيقونية لنابليون بونابرت وجورج واشنطن والملكة إليزابيث وفرنكشتاين، وحتى لشخصيات تاريخية مثل ميكافيلي، صاحب مبدأ الغاية تبرر الوسيلة. وفي هذه الأعمال جميعها، يركز باص أوترويك على إعادة ملامح الوجوه إلى شكلها الحقيقي، تاركاً حواف الصور محتفظة باللمسات الزيتية، كما في معالجته لوجه الموناليزا، حيث يبدو الوجه حياً وحقيقياً، فيما ظلت ثيابها مرسومة، لا يزال بها أثر من ريشة ليوناردو دافينشي.

يقوم عمل باص أوترويك على تزويد برنامج Artbreeder بعشرات الصور، الملتقطة من جميع الزوايا للشخصية المراد تقريب ملامحها في ما يشبه الصورة الفوتوغرافية. عن هذه التقنية، يقول الفنان: «كلما كان لديك المزيد من الصور لموضوعك، كان ذلك أفضل، فحين اشتغلت على التقاط مئات الصور لتمثال الحرية، كان علي أن أصوره من جميع زواياه في النهار والليل، وباستخدام العديد من تقنيات التصوير والعدسات المقربة وغيرها، حصلت على متوسط لأبعاد ملامح الوجه، هذا الاكتشاف أوصلني إلى نسخة شبه حقيقية لتمثال الحرية، والأمر نفسه حدث مع تمثال ديفيد لمايكل أنجلو».

السيد المسيح

تضم مجموعة باص أوترويك اليوم عشرات الشخصيات التاريخية، إلا أن الصورة الأهم التي حظيت بإعجاب الآلاف على مواقع السوشيال ميديا كانت للسيد المسيح، التي يبدو أن الفنان لم يكتف فيها فقط بالتصورات المسيحية لشكل المسيح، بل استعان أيضاً بالمصادر التاريخية، ليخرجه لنا حياً أكثر مما قدمه لنا التصوير الزيتي أو تماثيل عصر النهضة. كان المصور لا يقدم لنا الملامح فقط بعيداً عن حضور الشخص في المخيلة الجمعية، حتى خرجت صورة السيد المسيح أمامنا كأنها أحد وجوه الفيوم الشهيرة.

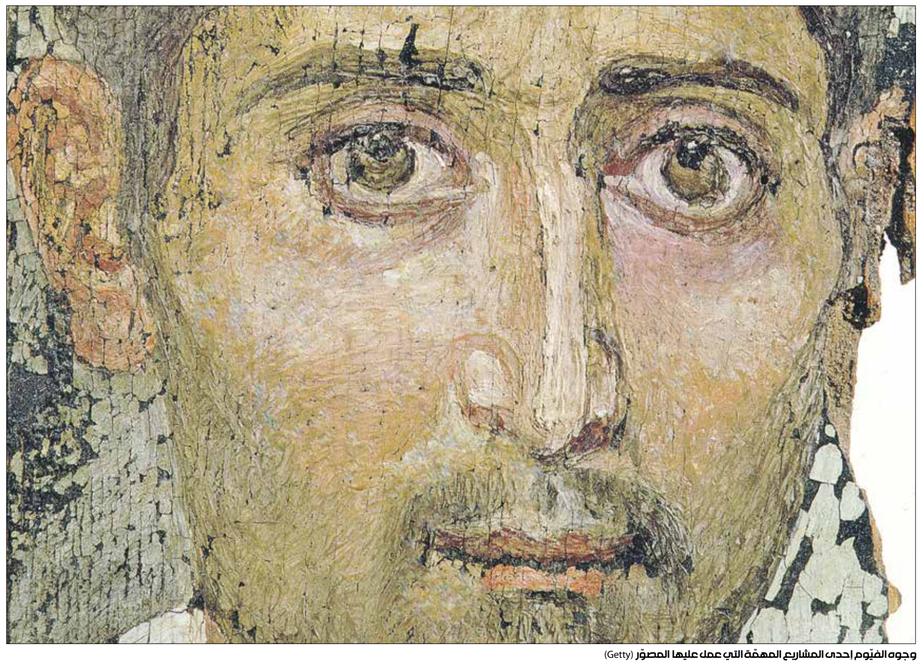

وجوه الفيّوم إحدى المشاريع المهمّة التي عمل عليها المصوّر (Getty)

بورتريه غير ذاتي لـ فان غوخ

يشير أوترويك إلى أن «الفن بشكل عام مصدر غير موثوق به، فقد رسم فان غوخ نفسه بصورة مغايرة لما كان عليه في الحقيقة، فبالغ في إبراز نتوء وجنتيه في بورتريهاته الذاتية، لكن صورته التي توصلت إليها كانت أرق من ملامح وجهه التي سجلها في لوحاته». يضيف المصوّر: «كذلك كانت الموناليزا حالة صعبة، لأن وجهها غير صحيح تشريحياً، لذلك التقطت مئات الصور للوحة ليتمكن البرنامج من تشكيل أبعاد وجهها بالكامل».

تاجر بالآثار مليشيات محمية من قبل أحزاب وكيانات سياسية (Getty)

متابعة

آثار العراق: تنقيب فرنسي

بغداد ـ **زيد سالم**

يطمح العراق، منذ إعلانه تحرير كامل أراضيه من سيطرة تنظيم «داعش» عام 2017، إلى تنشيط الفعاليات الثقافية والسياحية، واستعادة آثاره التي هُرّبت وسُرقت. وبالرغم من سيطرة المليشيات والفصائل المسلحة على القرار الأمني في البلاد، إلا أن البعثات الأجنبية تواصل عملها من أجل التنقيب في المواقع الأثرية.

واستأنفت البعثة الأثرية الفرنسية في لارسا (عاصمة بلاد ما بين النهرين قبل بابل) عملها بعد 30 عاماً من الانقطاع، بحسب إعلان تركته على حسابها في «تويتر»، وأضافت أنها توصلت إلى «نتائج استثنائية تكشف عن شبكة من القنوات الكبيرة وجسر وميناء، وتنقيبات عن مساكن ومعبد كبير، إضافة إلى لوحات طينية تعود إلى العصر البابلي القديم».

وبشأن البعثة الفرنسية التي باشرت عملها في العراق، أكد مدير دائرة العلاقات الثقافية العامة في وزارة الثقافة والسياحة العراقية، فلاح العاني، أن «عمل الفرنسيين في مجال التنقيب في العراق مهم جداً، ولدينا مجالات للتعاون وعلاقة تنقيبية لافتة بين الطرفين، تمتد إلى منتصف القرن الثامن عشر الماضي، حيث كانت فرنسا تمتلك قنصليتين مختصتين بشؤون الآثار في البلاد، واحدة في البصرة، والأخرى في الموصل»، مبيناً لـ«العربي الجديد»، أن «فرنسا لديها مبادرات خيّرة كثيرة مع العراق، ومع البلدان التي عصفت بها النزاعات المسلحة، من خلال جمع التبرعات الدولية، ولعل «صندوق أليف» كان له دور كبير في مساعدة متحف مدينة الموصل».

وعن الأجواء العراقية وما إن كانت تساعد على استمرار عمل البعثات الأجنبية في البلاد، يشير إلى أن «الصلة التي تجمع الآثاري بالمواقع التاريخية هي علاقة شغف واستكشاف، وبالتالي فإن العاملين الأجانب في هذا القطاع لديهم شيء من الاهتمام إلى درجة مواجهة التحديات، مع أن هناك ولعاً كبيراً بمعرفة الكنوز التاريخية في العراق من قبلهم».

وتسببت جائحة «كورونا» بتجميد عمليات التنقيب عن الآثار بشكل كامل في عموم مناطق البلاد بعد مغادرة بعثات التنقيب الأجنبية، بحسب الآثاري العراقي والوزير السابق عبد الأمير الحمداني. يقول الأخير في حديث إلى «العربي الجديد» إن «الكثير من البعثات الأجنبية توقفت أعمالها في محافظات البلاد، بما في ذلك إقليم كردستان بسبب انتشار كورونا»، مشيراً إلى أن «هناك بعثات سيتأثر وصولها إلى العراق، من أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا للعمل في مواقع في محافظات ذي قار والبصرة والنجف وواسط والديوانية والموصل».

من جانبه، قال الناشط الآثاري وعضو جمعية «حماة دجلة»، إن «العراق يحتوي على عشرات المواقع غير المكتشفة والمهملة، التي باتت عرضة للسرقة والنهب والتنقيب غير القانوني، وهذا الإخفاق يقع على عاتق الحكومة العراقية التي لا تعتمد على الفرق الشابة والخريجين المدربين على التنقيب وزجهم في ميادين البحث، بل إنها تهمل هذا الدور وتعلل عدم التنقيب بعدم توفر التخصيصات المالية».

ويوضح أن «مليشيات وعصابات تتاجر بالآثار محمية من قبل أحزاب وكيانات سياسية مشاركة بالحكومة العراقية، تهدد البعثات الأجنبية وتعمل على تخويفها وإبعادها عن العراق، وتسبب هذا الأمر بتحويل العراق إلى بيئة طاردة للبعثات الأجنبية والفرق البحثية والاستكشافية، وبالتالي لا بد من توفير الحماية الكافية للبعثات من أجل ضمان استمرار عملها».

> تسببت جائحة كورونا بتجميد عمليات التنقيب عن الآثار

دراما

«مرايا» في محاولة للملمة شظاياها

عدنان حمدان

منذ ثمانينيات القرن الماضي، بدأ «مرايا» كمشروع درامي سوري كبير أسسه الفنان ياسر العظمة، وهو عبارة عن سلسلة طويلة امتدت من عام 1982 وحتى 2013، ترسم لوحات كوميدية ودرامية مختلفة، دخلت في لب تفاصيل المجتمع السوري، لتلاقي رواجاً كبيراً على امتداد العالم العربي في منتصف التسعينيات، وتصبح العمل الأكثر متابعة في تاريخ الدراما السورية.

لم تكن هذه السلسلة مكتوبة بشكل عشوائي أو عن عبث، فهي خلاصة تجارب وقراءات الفنان ياسر العظمة «مما قرأ وسمع وشاهد». لكن اللافت أن العظمة لم يستأثر بكتابة اللوحات لوحده طيلة هذه السنين، بل استعان بأقلام عدة كتّاب، بعضهم مخضرم، وبعضهم جُدد على ساحة السيناريو، وقدّمهم للتلفزيون في خطواتهم الأولى لدخول عالم الكتابة الدرامية، ومنهم دلع الرحبي، ومازن طه، ومحمد أبوسو، وغيرهم من الكتّاب الذين أصبحوا مؤثرين في سير الدراما السورية ككل، وهذا ما جعل هذه السلسلة متنوعة وغنية بالأفكار ومتجددة بشكل دائم نتيجة اختلاف الأقلام الكاتبة وانتقائيتها. ليس كذلك فقط، بل كانت «مرايا» بوابة عبور مهمة جداً لاكتشاف مخرجين وممثلين سوريين جدد. ورغم أن السلسلة كانت في غالبيتها من إخراج مامون البني وهشام شربتجي، إلا أنها فسحت المجال لوجوه شابة في عالم الإخراج، فمن أوائل أعمال المخرج حاتم علي مسلسلا «مرايا 98» و«مرايا 99»، وقد حققا نجاحاً كبيراً وتجديداً مختلفاً على صعيد الصورة واللون. كذلك سيف الدين سبيعي، الذي كانت تجاربه الإخراجية الأولى من خلال هذه السلسلة. ولم تتوقف القصة عند المخرجين فقط، بل حتى الممثلين، حيث قدّم العمل وجوهاً فنية واعدة، منها من يمتلك الموهبة، ومنها من كان خريجاً جديداً من طلاب المعهد العالي للفنون المسرحية، وأصبحت هذه الوجوه اليوم نجوماً في المقدمة، ومنها ياسل خياط، ومكسيم خليل، وقيس الشيخ نجيب، وصفاء سلطان، وعايد فهد. ورغم أن هناك أسماءً معينة من الفنانين السوريين ارتبط حضورهم بـ«مرايا» ارتباطاً وثيقاً، مثل هاني شاهين، وتوفيق العشا، وبشار إسماعيل، وهالة حسني، إلا أن ذلك لم يُلغِ حضور الوجوه الجديدة بشكل مستمر بعيداً عن فكرة «الشلّلية» التي لم يتبعها العظمة أبداً. في كل موسم رمضاني، كان الجمهور على موعد مع جزء جديد من «مرايا»، وكان ينتظره بشغف، وحينما تطول المدة لإنتاج موسم آخر، كان الجمهور يطالب به في كل عرض رمضاني، وكل الأجزاء تحقق نجاحاً مختلفاً لما فيها من أحداث مرتبطة بالواقع السوري والعربي تُقدَّم بطريقة ناقدة لطيفة، بالإضافة للأداء العالي للقدير ياسر العظمة والنجوم الذين يقفون أمامه، إلا أن آخر جزأين من العمل لم يحققا النجاح المطلوب.

ففي عالم 2011، وبعد غياب ست سنوات عن آخر موسم، قدّم المخرج سامر برقاوي موسماً جديداً، لكنه لم يحقق النجاح المطلوب، فرغم أن الحكايات كانت ممتعة، لكن وقت العرض جاء بحالة خرجة يمر بها العالم العربي، ما أثّر على العرض كونه لم يدخل في تفاصيل الثورات أو الأنظمة السياسية، ولم يقدّم سامر تجديداً مختلفاً على صعيد الصورة والإخراج. الأمر نفسه حدث في مرايا 2013 التي فقدت هويتها تماماً في هذا الجزء، فمدة الحلقة كانت لا تتجاوز 30 دقيقة، والإنتاج لم يكن ضخماً، كما اختفت في هذا الجزء وجوه العمل الأساسية، وتمت إعادة إنتاج أفكار مستهلكة، والمشكلة الأكبر كانت في تصوير المسلسل خارج سورية، في الجزائر، وهذا ما لم يحدث أبداً من قبل، ما جعل الجزء الأخير يسقط ولا يحدث أي ضجة، ويفقد خاصيته السورية المتينة، ويبدو أن العظمة شعر بهذا ما جعله يتوقف عن إنتاج أي جزء جديد من هذه السلسلة من وقتها.

منذ عام 2019، يكثر الحديث عن موسم جديد لـ «مرايا»، إلا أنها مجرد أحاديث لم تدخل بعد على أرض الواقع، وبما أن ياسر العظمة بعيد عن السوشيال ميديا، إلا أنه بدأ يظهر للجمهور بشكل أكبر، وكأنه يلمح بعودة قريبة لهم، فأحدث زيارته لموقع تصوير مسلسل «مسافة أمان»، للمخرج الليث حجو، ضجة على وسائل التواصل، وتوقع الجمهور أن المرايا الجديدة ستكون بعهدة الليث لأول مرة ومع شركة إيمار الشام.

> لم ينجح الموسمان الأخيران من السلسلة لأسباب سياسية وتقنية

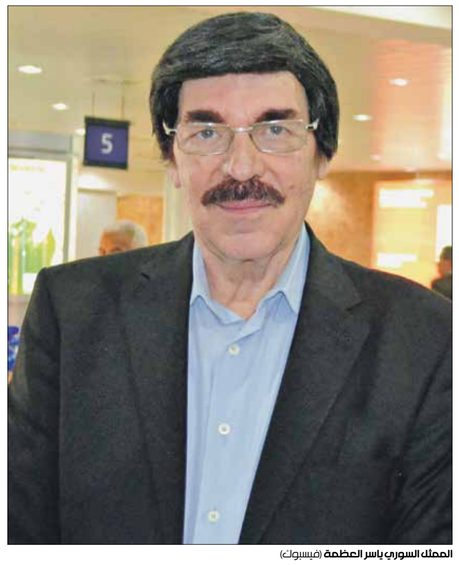

الممثل السوري ياسر العظمة (فيسبوك)

قضية

نانسي عجرم... الرواية لم تكتمل بعد

> في حلقة تحت عنوان «الرواية الكاملة»، حاول الإعلامي اللبناني جو معلوف توضيح كواليس مقتل الشاب السوري محمد الموسى في بيت نانسي عجرم

إبراهيم علي

قبل أسبوعين، عُرضت حلقة خاصة بعنوان «الرواية الكاملة» لقضية مقتل الشاب السوري (5 يناير/ كانون الثاني الماضي)، محمد الموسى، في فيلا الفنانة نانسي عجرم. الواضح أن إنتاج الحلقة وتقابل الروايات ضمنها كان ضعيفاً لدرجة جعلت عجرم نفسها تهرب من أي ترويج للحلقة على صفحاتها الخاصة، وهي التي لا توفر مناسبة إلا تفعل للترويج لها، خصوصاً على منصتي تويتر وإنستغرام.

حاول مقدم البرامج اللبناني جو معلوف تقليد هذا النوع من البرامج؛ وثائقي هادف محايد. لكن، من المعروف أن معلوف، ومن اللحظة الأولى لوقوع الحادثة، كان طرفاً قريباً من عائلة عجرم، وهو أول من سُمح له ببث الفيديو لدخول الضحية محمد الموسى إلى فيلا هاشم/ عجرم، متخذاً من العلاقة الشخصية التي تربطه بالعائلة مركزاً للدفاع عنها ولو ضمناً. حاول معلوف، ومعاونه كاتب «الوثائقي» رامي زين الدين، الوقوف إلى جانب عجرم في «الرواية الكاملة»، لتظهر الفنانة بموقف ضعيف، ويظهر ارتباكها علناً في تلعثمها خلال الإجابة عن الأسئلة، وتسمّر نظرات زوجها بها بطريقة واضحة، رغم التحضيرات التي استمرت أسبوعين، لكن النتيجة لم تكن كما أراد الزوج. كل التفاصيل جاءت كمجموع لكل ما تمّ تداوله بشأن القضية عبر الإعلام، وبالتالي فتحت باباً آخر كانت نانسي عجرم بغنى عنه ريثما يتخذ القضاء اللبناني القرار الفصل وتبيان الحقيقة كاملة، لا عبر استغلال الإعلام لما حصل وتوظيفه لمصلحة «الرايتنغ»، أو نسب المشاهدة التي ترتفع في مثل هذا النوع من القضايا؛ قضية سرقة، ومواجهة مسلحة، وضحية انتهت جثّة. كل ذلك حصل في منزل مغنية شهيرة لها جمهور واسع.

تدور حول الرواية «غير المكتملة» تساؤلات عدّة بشأن عدم الاستماع أو الاستشهاد برأي مجموعة المحامين السوريين التي حاولت الدفاع عن محمد الموسى، أخرهم المحامية رهاب البيطار، التي أعلنت انسحابها، في الأول من إبريل/ نيسان الماضي، من القضية بشكل نهائي. ولولا استعانة فريق العمل بمقابلة والدة الضحية، التي لم تزد على ما تحدثت عنه مراراً في الإعلام بعيد وقوع الحادثة، لكن بنبرة هادئة هذه المرة، لكان انتهى كل شيء لصالح الدكتور فادي هاشم. حديث والدة الموسى لم يكن مقنعاً، ولم يمنح المشاهد «الخلاصة» من موقف عائلة الموسى أو ما تنوي القيام به، وفق معلومات خاصة تؤكد أن العائلة لم تتنازل عن حقها الشخصي بعد، على اعتبار أن مقتل ابنها كان بطريقة غير مقصودة، وتأخير محاكمة الطبيب فادي هاشم هو بسبب إغلاق قصور العدل في لبنان في الأشهر الماضية بسبب جائحة كورونا. وبعد انتهاء العطلة القضائية في لبنان، سيعود هاشم إلى قاعة المحكمة، وتعود القضية إلى الواجهة.

هكذا، خرجت نانسي عجرم وزوجها فادي هاشم ليرويا حكاية لم تكتمل فصولها، كمحاولة لتبييض الصفحة أمام الناس والرأي العام، ومن على منصة خليجية «شاهد VIP». مرت الحلقة من دون أي ردود فعل عنيفة، بعد اتهامات سيقت على مواقع التواصل، ومطالبة بالعقاب الشديد للطبيب الذي يصر على أنه كان يدافع عن أسرته، ليبقى سؤال واحد، مرهون باستجابة القضاء للحكم بالعدل وإسدال الستار على رواية قد تصبح مكتملة.

بدت نانسي مرتبكة في الإجابة عن الأسئلة (خليل مزرعاوي/فرانس برس)